كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

الحماية الدولية للبيئة من التلوث الاشعاعي النووي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحثة

آيات محمد سعود

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د/حازم محمد عتلم (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – و كيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/محمد شوقي عبد العال (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

أ.د/حسين حنفي عمر (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام – وكيل كلية الحقوق – جامعة المنوفية

أ.د/محمد رضا الديب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحثة: آيات محمد سعود

عنوان الرسالة: الحماية الدولية للبيئة من التلوث الاشعاعي النووي

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم: القانون الدولي العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحثة: آيات محمد سعود

عنوان الرسالة: الحماية الدولية للبيئة من التلوث الاشعاعي النووي

الدرجة العلمية: الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د/حازم محمد عتلم (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – و كيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/محمد شوقي عبد العال (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

أ.د/حسين حنفي عمر (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام – وكيل كلية الحقوق – جامعة المنوفية

أ.د/محمد رضا الديب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / / **بتاريخ / /**

(وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً

وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)

(سورة المائدة، الآية ٦٤)

إهـداء

متى من طول نزفك تستريح سلاماً ايها الوطن الجريح
تشابكت النصال عليك تهوي وأنت بكل معطف تصيح
وضج الموت في أهليك حتى كأن أشلاؤهم ورق وريح
سلاماً ايها الوطن الجريح

إلى التراب الطاهر الى من تكالبت عليه الأعداء الى المحاصر بكواسر الارهاب "وطني الغالي" الى الارواح النقية والانفس الزكية ... الى الشموس المضيئة والاقمار المنيرة ..الى القمم الشماء والرواسي العلياء ... الى من جادوا علينا باغلى ما يملكون فضحوا دفاعاً عن أرض عراقنا الحبيب "شهداء العراق".

الى الذي كانت أحلامه نجاحي وأمني مبتغاه فبذل الغالي والنفيس في سبيبل أكمل مشواري الدراسي وتحقيق أهدافي واثرني على نفسه لأجل أن اعتلي سلالم النجاح إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل أسمه بكل افتخار... الى من تعلمت منه أدب الحوار " ابي العزيز" امد الله في عمره بالصالحات والبسه ثوب الصحة والعافية.

الى النور الذي يضيء حياتي والنبع الذي ارتوي منه حباً وحناناً الى سندي وملاذي وملجئي بعد الله الى"أمي الحنونة" الملاك الطاهر والعشق المقدس التي تجرعت كأس الشقاء مراً لتسقيني رحيق السعادة" فعلمتني الصبر وحببت الي القناعة وغرست في داخلي الطموح والأمل حفظك الله ورعاك واطال في عمرك بطاعة ربه ولا حرمني أجر برك.

الى قوتي وارثي في الحياة وعوني على الصعاب إلى من لم يترددوا في مساندتي ...وقدموا لي العون والإصـرار...شموع حياتي "أخي وأخواتي" حفظكم الله بحصنه المنيع.

الباحثة

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد على ما انعمت وما اسديت، اللهم تباركت وتعاليت ، ولك المنة في ما اعطيت ، اللهم صل على خير البريه ، محمد واله الكواكب المضيئة وصحبه ذوي الانفس الزكية وبعد أن منا الله سبحانه وتعالى علينا بالفضل في اتمام هذه الرسالة وتمسكاً بقوله تعالى" ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير " كان حقاً عليّ أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان وجزيل العرفان لأستاذي الفاضل العالم الجليل معالي الدكتور حازم محمد عتلم استاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق جامعة عين شمس بعد أن كان إشرافه على رسالتي حلم قد تحقق وتوثقت معالمه بأسطر الرسالة حيث ارتبط اسمي بأسم فقيه وعالم جليل وعلم من أعلام القانون فقد كانت توجيهاته القيمة النابعة من علم غزير هي النبراس الذي على هداه تمكنت من سلوك هذا السبيل وكان لأفكاره النيرة الأثر الفاعل في أن تبصر الرسالة النور منذ بدء حرفها الأول والى غلافها ألأخير وتبقى المفردات اللغوية عاجزة عن التعبير عن مدى شكري وامتناني لسيادته جزائه الله عني اعظم الجزاء ووفقه لرفد مسيرة العلم والتعليم.

كما إن واجب الشكر والعرفان يوجبان عليّ التقدم باسمى ايات الشكر والتقدير الى معالي الاستاذ الدكتور محمد رضا الديب استاذ القانون الدولي العام المساعد كلية الحقوق – جامعة عين شمس لتكرم سيادته بالإشراف على الرسالة والذي كان في امعانه النظر في ما كتبت بروح العالم والفقيه مثالاً يقتدى به، ولما ولاه من رعاية ابوية وما ابداه من خلق رفيع قل نظيره في زمننا الحاضر وتوجيهات علمية بناءة اضاءت امامي السبيل من خلال إعطائه مفاتيح البحث وتوجيهه بالتسلسل المنطقي للأفكار وتركه في نفس الوقت مساحة رحبة وواسعة للباحثة لإبراز رأيها ،جزائه الله عني خير الجزاء ووفقه لرفد مسيرة العلم والتعليم.

وانه من مقومات الأمانة العلمية وموجبات الأخلاق السامية ان اسجل وافر الشكر والامتنان وعظيم التقدير الى معالي الاستاذ الدكتور محمد شوقي عبد العال العناني استاذ القانون الدولي العام في كلية الاقتصاد والسياسة /جامعة القاهرة، الذي ادين له بالفضل والعرفان لتفضل سيادته بمناقشة وتقويم هذه الرسالة وتكبده عناء قرائتها والذي لطالما كانت

لافكاره الساطعة وارائه الرائعة الأثر الكبير في تقويم بصيرتي العلمية، واشعر بالمفخرة كونه محكماً ومقوماً للرسالة، ولما سيقدمه من ارشادات وتوجيهات وافكار جمة من شأنها أن تعزز من قيمتها وتثريها شكلاً ومضموناً أدعو الله أن يحفظه ويبقيه للعلم ذخراً ولطلبة العلم عوناً خالص شكري وامتناني لسيادته.

كما ويحتم عليّ واجب العرفان والامتنان إن اتقدم بأسمى ايات الشكر والتقدير الى معالي الاستاذ الدكتور حسن حنفي عمر استاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام كلية الحقوق / جامعة المنوفية لتفضل سيادته بمناقشة وتقويم الرسالة وتكبده عناء قرائتها والذي قد تشرفت بمعرفته من خلال مؤلفاته في مجال القانون الدولي والتي كان لها أكبر الأثر في تكوين فكري القانوني وهو مايعتبر وساماً لنا لما سيقدمه سيادته من ملاحظات وتوجيهات وافكار جمة من شأنها أن تنير رسالتي المتواضعة فتحية وتقدير لهذا الاستاذ الجليل أسال الله أن يجزيه عني وعن طلابه خير الجزاء وأن ينعم عليه بوافر الصحة والعافية .

ولا يفوتني في هذا المقام ان أعبر عن شكري وامتناني الى اساتذتي في مرحلة البكالوريوس والماجستير فبفضل الله وفضلهم استطعت ان ارتقي سلالم النجاح، والى كادر مكتبة كلية الحقوق جامعة عين شمس هذا الصرح العلمي الشامخ, موئل العلم والعلماء، وكلية الحقوق جامعة القاهرة، وموظفي مكتبة كلية الحقوق جامعة بغداد الجامعة وموظفي مكتبة كلية الحقوق جامعة النهرين لما قدموه من جهد وتسهيلات للحصول على ما يغني رسالتنا من المراجع ذات القيمة العلمية العالية، والى كادر قاعة منشورات الأمم المتحدة في العراق ووزارة البيئة العراقية الذين اتسعت صدورهم لتزودي بالمعلومات التي تخص التلوث النووي الاشعاعي بالعراق

والشكر موصول لكل أصدقائي لما قدموه من دعم وإسناد دائم ومتواصل كان له الدور الأكبر في تذليل الصعاب ولكل من سعى في هذه الرسالة فأعان بنصح وتوجيه وإرشاد، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء, وان يمن عليهم بعفوه ورضوانه, واسأله تعالى التوفيق والسداد للجميع, انه سميع مجيب.

قائمة المختصرات

List of abbreviations

ICJ	**International Court of Justice**
WHO	**World Health Organization**
ICRC	**International Committee of Red Cross**
ENMOD	**Convention on the Prohibition of Military of any Other Hostile use of Modification Techniques**
FAO	**Food and Agricultures Organization**
UNEP	**United Nation Environment Programme**
IMO	**International Maritime Organization**
A.J.I.L	**American Journal of International Law**
I.J.I.L	**Indian Journal of International Law**
UNSCO	**United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization**
CTBTO	**Comprehensive Nuclear - Test Ban Treaty**
OECD	**Organization for Economic Co-operation and Development**
U.A	**African Union**
IAEA	**International Atomic Energy Agency**
P.C.I.J	**Permanent Court International of Justice**

المقدمة

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين وبعد، من المعلوم إن حياة الانسان قد ارتبطت منذ ان هبط على الارض بالبيئة التي وجد فيها, كما ارتبط تطوره العقلي والحضاري بارتقاء استغلاله لشتى امكاناتها وطاقاتها، وكان تأثير الانسان على البيئة محدوداً في العصور الأولى من حياة الانسان على الارض, وبالتالي لم يكن لمشكلة تلوث البيئة أي ظهور على مسرح الحياة بيد أن الوضع قد تبدل مع تطور الحياة والمجتمعات وبسبب الثورة الصناعية التي أوجدت من الآلات والمعدات مامكن الانسان من السيطرة على البيئة، اذ وجدت الحضارة البشرية نفسها أمام صعوبات وتحدّ خطير متمثل بالتلوث البيئي، لم تفطن البشرية لآثاره ومساوئه ألا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين بعدما باتت بعض الدول تعتمد على الطاقة الناتجة عن الإشعاعات النووية والتي هي نتاج إثارة النواة وتحفيزها بالانشطار أو الاندماج مما يتولد عنها طاقة هائلة بديلة عن الطاقة التقليدية أو الاحفورية تتميز بكونها صديقة للبيئة ومتوافقة معها لما لها من صفة الدوم والاستمرار وتحفز الموارد الاحفورية للطاقة من خطر الفناء والنضوب، ومع تطور استخدام الطاقة النووية في كثير من التطبيقات ادركت جميع الدول إن اشرافها على الانشطة النووية لا يكفي لضمان الحماية الكاملة من الاخطار النووية لذلك حرصت الدول على إحاطة الانشطة النووية بمجموعة من التنظيمات القانونية من خلال اتفاقيات دولية أو اقليمية أو تشريعات محلية على اثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت الكيان العالمي لعل أشهرها الكوارث النووية التي لفتت الانظار الى إن التلوث البيئي وعلى وجه الخصوص التلوث الإشعاعي النووي لا يقف عند حدود دولة معينة، ولا يمكن تقديره على إنه مسألة داخلية بحتة لان النتائج المترتبة على النشاط الملوث تنتشر مكانياً من خلال العناصر البيئية المختلفة

لتصل وتصيب أماكن أخرى مختلفة عن مكان النشاط مصدر التلوث وأحياناً بعيدة جداً عنه.

لذا برز الأهتمام ببحث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث الإشعاعي النووي، حيث تأكد للعالم أن هذه الطاقة تتطلب إجراءات حماية غير عادية للبيئة، كما تقتضي تحميل الدولة المسئولية في حال عدم كفاية الضمان المالي الذي يقدمه مشغل المنشأة النووية، وتطوير وتوحيد قواعد المسئولية عن الأضرار النووية الإشعاعية الواردة في الاتفاقيات النووية، بالإضافة الى وجوب الالتزم بالمبادئ التي يفرضها القانون الدولي كواجب الإعلام والابلاغ والالتزام بعدم التعسف باستعمال الحق والالتزام بمبدأ الملوث يدفع، ومبدأ الاحتياطات الممكنة فمن يمارس نشاطاً يضر بالبيئة يعمل كل ما في وسعه ويتخذ جميع الاحتياطات والتدابير التي يوفرها العالم الحديث من أجل منع حدوث التلوث أو على الأقل تقليله الى المستويات المقبولة والمسموح بها تجنباً لألزامه بالتعويضات وحفاظاً على البيئة من التلوث بكافة صوره .

أهمية موضوع البحث:-

إن الأهمية التي إستدعت إختيار موضوع الدراسة تأتي منظورة من عدة زوايا أهمها:-

١- إن التقدم العلمي والصناعي المتسارع الذي يشهده العالم، نتيجة لاستغلال الطاقة النووية بشكل مضطرد ترتب عليه ازدياد مخاطر التلوث الإشعاعي النووي حيث لم يعد من الممكن في ظل هذه الأوضاع أن تمنع دولة ما تأثر إقليمها بالتلوث الواقع في دولة أخرى وذلك مهما بعدت المسافة بينهما نتيجة ما يتسم به التلوث الإشعاعي النووي من خصائص تدميرية أبرزها سرعة الانتشار، ومن هنا باتت المعالجات القانونية الدولية لمشكلة التلوث الإشعاعي النووي أمراً ضرورياً من خلال إيجاد قواعد قانونية مهمتها الحد من مصادر التلوث الإشعاعي النووي.

٢-تعد حماية البيئة وتحسينها من مستلزمات الدفاع عن حاضر ومستقبل الأجيال؛لان الآثار السلبية للتدهور البيئي تمتد على المستويين الاجتماعي والاقتصادي اذ يعتبر الإشعاع النووي من العوامل المساعدة على إحداث الطفرة الوراثية حيث تقوم الاشعة المؤينة بالتأثير على خلايا الاخصاب باحداث تغيير وراثي في خلية الانسان فيؤدي بالتالي الى العقم والتشوهات الخلقية للاجيال القادمة، الامر الذي يتتطلب رؤية استراتيجية، تأخذ في الاعتبار دمج جميع السياسات المحركة لقوى المجتمع الدولي بهدف إعادة توجيهه نحو خطط ترقى الى مستوى التحدي الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية حاليا.

٣-إن دراسة التعايش والتفاعل مع البيئة وإيجاد التناسق بين التنمية المتوخاة باستخدام الطاقة النووية والمحافظة عليها من التلوث الإشعاعي النووي ذلك التلوث الذي يتميز بكونه لا يشم ولا يحس به وينتقل الى الكائنات الحية بسهولة جداً مسبباً مختلف الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية يتطلب وضع استراتيجية متكاملة للتوعية البيئية والاعلام والابحاث البيئية العلمية والانسانية والتشريعات البيئية التي تعطي ثمارها وهي المحافظة على بيئة نظيفة سليمة خالية من التلوث الإشعاعي النووي واستثمار الطاقة النووية للأغراض السلمية على الوجه الامثل.

٤-بات هنالك وعي حقيقي وادراك عالمي من قبل الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للمخاطر التي قد تنجم عن عدم التكاتف والتعاون المشترك فيما بين المجتمع الدولي من أجل القضاء مخاطر التلوث البيئي على وجه العموم والتلوث الإشعاعي النووي على وجه الخصوص لذلك تم عقد العديد من المؤتمرات البيئية الدولية التي انبثق عنها الكثير من المبادئ البيئية التي تهدف الى حماية البيئة فضلاً عن

ابرام الاتفاقيات الدولية التي تولت هذا النوع من التلوث بالرصد والتحليل والمعالجة.

اشكالية موضوع البحث وتساؤلاتها

بناءً على ما تقدم فإن الاشكاليات الاساسية لموضوع دراستنا والموسوم ب. "**الحماية الدولية للبيئة من التلوث الإشعاعي النووي**" تدور حول:-

١- ان الاضرار النووية تتسم بخصائص تختلف عن الاضرار بمفهومها التقليدي المعروف في ظل النظم القانونية والدولية فالتلوث الإشعاعي النووي باعتباره احد الاضرار التي تؤثر على الانسان وبيئته يتميز بكونه غير مرئي لا يمكن رؤيته بالعين المجردة، وسرعة انتشاره بحيث لا ينحصر في مكان معين بل يمتد ليغطي الكوكب الارضي كله، وهذه الخصائص تثير العديد من المشاكل القانونية فيما يتعلق بتحديد مصدره واثاره الفورية والمؤجلة، ولعل ابرزها واهمها التعرف على مدى فاعلية قواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية في مواجهة مشكلة التلوث الإشعاعي النووي؟وهل كانت هنالك اتفاقيات دولية تولته بالمعالجة؟ ومدى نجاعة هذه الاتفاقيات في حماية البيئة من التلوث الإشعاعي النووي؟

٢- كيف تصدت المنظمات الدولية لمشكلة التلوث الإشعاعي النووي؟ ومدى النجاح الذي تحقق في هذا السبيل من خلال ما قررته منظمة الأمم المتحدة باجهزتها المختلفة وبوكالاتها المتخصصة من قرارات وتوصيات دولية بالشان البيئي ؟ وما هي القيمة القانونية لما أصدرته من اعمال بهذا الصدد؟

٣- ازاء المخاطر والتهديدات التي تنجم عقب استخدام الأسلحة النووية والأسلحة الإشعاعية باعتبارها من المصادر الاساسية للتلوث الإشعاعي النووي فلابد من بيان مدى تضافر جهود المجتمع الدولي

في التصدي لهذه الأسلحة ؟ وبمعنى مقارب تحديد موقع حماية البيئة من التلوث الإشعاعي النووي في ضوء قواعد ومبادئ القانون الدولي الانساني؟ وبيان مدى طبيعة الحدود والمكنات التي يكفلها القانون الدولي الانساني لمواجهة الدمار البيئي الناجم عن استخدام تلك الاسلحة؟

٤- تحديد المسئولية الدولية الجنائية الناجمة عن التلوث الإشعاعي النووي؟ ومدى امكانية مساءلة الدولة جنائياً عن هذا النوع من التلوث؟ وانطلاقاً من إن الاعتداء على البيئة يشكل جريمة دولية، ولأجل تعزيز الجانب التطبيقي تظهر لدينا مشكلة فرعية تمت بصلة جوهرية بموضوع الدراسة ألا وهي مدى مسئولية الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الجنائية عن التلوث الإشعاعي النووي الذي نتج جراء استخدامها لليورانيوم المُنضّب ضد العراق في حرب الخليج الأولى والثانية باعتباره مصدر من مصادر التلوث الإشعاعي النووي ؟

منهجية البحث

بغية الأجابة عن إشكاليات وتساؤلات الدراسة المتوخاة فقد فرض عليّ مسار البحث الأعتماد على جملة من المناهج التي تتكامل فيما بينها واهمها:-

- **المنهج التحليلي:**- في إستعراض وتحليل أحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحماية البيئة في وقت السلم ووقت الحرب، من أجل الوقوف على مدى حدود الحماية التي تنطوي عليها تلك الأحكام.
- **المنهج التطبيقي:**- المستند على قابلية النصوص القانونية للتطبيق بما يجري عليه العمل في واقع الممارسات الدولية والتطورات التي يثيرها التلوث الإشعاعي النووي وكيفية تعامل المجتمع الدولي مع هذه الظاهرة.

- **المنهج الوصفي:**- من أجل المعرفة الصحيحة والإحاطة الشاملة والدقيقة بالابعاد المختلفة للاشكالبات الطروحة أنفاً فقد استخدمت المنهج الوصفي كونها أكثر المناهج ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لوصف الكوارث البيئية النووية الإشعاعية التي نجمت عن الاستخدام السلمي والعسكري للطاقة النووية ووصف النظريات التي جاءت بالمسئولية الدولية من حيث الطرح والنقد الذي تعرضت له واستخلاص أبرز سماتها، والتعرف على أكثرها ملائمة لتغطية الأضرار النووية؟

ولتوضيف هذه المناهج اعتمدنا في الدرجة الأولى على النصوص القانونية الرسمية في مقدمتها الاتفاقيات الدولية النووية والاتفاقيات الدولية البيئية، والاستناد على قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، والبيانات والقرارات الدولية التي تصدرها المنظمات الدولية والاقليمية والأحكام الدولية الصادرة عن الأجهزة القضائية، آملين أن تضفي تلك البيانات والنصوص طابعاً متميزاً على الدارسة وتحقيق الاهداف المتواخاة من البحث.

<u>صعوبات البحث:-</u>

في واقع الأمر إن اختيار موضوع الدراسة يحمل بين طياته صعوبات جمة أبرزها:

١- الطبيعة الخاصة للموضوع إذ إن الأضرار النووية الإشعاعية يغلب عليها الطابع العلمي فضلاً عن علاقتها الجدلية في عدة اختصاصات علمية فمنها ما يدخل في علم الطب وعلى وجه الخصوص الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية.. الخ التي تنجم عن اساءة استخدام الطاقة النووية، ومنها ما يدخل في علم البيئة وعلوم الفيزياء وبعضها يدخل في علم الهندسة لذا فإن بعض المعلومات التي سترد مستقاة من مراجع قد تناولت الموضوع باسلوب تجريبي يعتمد في الأعم الأغلب على المعادلات

الرياضية والنسب الإشعاعية، لهذا حاولنا غربلت تلك المراجع والتركيز على تقديمها باسلوب واضح.

٢- صعوبة فصل الجانب السياسي عن الجانب القانوني في موضوع حماية البيئة والمسئولية الدولية والمسئولية الدولية الجنائية كون هذه المواضيع تتأثر بالسياسة أكثر من القانون، بيد إننا حاولنا التركيز على ماهو قانوني.

٣- صعوبة الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه لما يتسم به من نطاق قانوني واسع في الكثير من المحاور المهمة ، اذ ان امعان النظر في فروع القانون الدولي يكشف لنا إن احكام حماية البيئة متناثرة في كل من قانون نزع السلاح، القانون الدولي للبحار، قانون النزاعات المسلحة، القانون الدولي الجنائي، على النحو الذي تنهض فيه كمصدر مستقل لتوفر حماية للبيئة وهو ما يفرض علينا الغوص فيها.

هيكلية البحث:-

اتساقاً مع المقدمة السابقة وسعياً للإجابة على الاشكاليات المطروحة انفاً فإن دراستنا هذه تتشكل في فصل تمهيدي وبابيين تردفها خاتمة وتوصيات، ولم يكن الهدف من الفصل التمهيدي والذي حمل عنوان (التحليل المفهومي لتلوث البيئة بالإشعاع النووي) سرداً للبحوث والدراسات القانونية السابقة، وانما الوقوف على تعريف البيئة التي ينالها التلوث الإشعاعي وتحديد المقصود بهذا التلوث ومصادره والآثار التدميرية التي تترتب عليه مع ذكر نماذج للكوارث النووية الإشعاعية حيث إن تحديد المصطلحات والمفاهيم للبحث موضوع الدراسة يعد مدخلاً منطقياً لفهمه والاحاطة بكل جزئياته، وفي الباب الأول سنعرض الجهود الدولية المبذولة لحماية البيئة من التلوث الإشعاعي النووي وهو بمثابة الاساس القانوني للدراسة حيث لا يبرز المعنى الحقيقي للحماية ما لم يتم بيان تلك الجهود، عليه سنقسم هذا الباب الى فصلين، نخصص الفصل